

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahaaly
DATE:	25-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	Pharmaceutical companies manipulating drug price increase decision
PAGE:	11
ARTICLE TYPE:	Health Corporate News
REPORTER:	Khaled Abdel Rady

شركات الدواء تتلاعب بقرار رفع الأسعار محاضر ودعاوي قضائية. ووقفات احتجاجية لمواجهة «مافيا الدواء»

والبلافيس من ٢٠٥ جنيهات إلى ٣٧٠ جنيهها، إضافة إلى ارتفاع سعر سيربيرون ١ مل إلى ٩٢,٥ جنيهه و سيربيرون ٥ مل إلى ١٨٠ جنيهها، وغيرها العديد من الأصناف الدوائية المهمة التي تلاعبت بها الشركات ليشملها القرار. وأكد المركز وجود تحريك آخر لأسعار نحو ٢٠٠ صنف أكثر خطورة على حياة المريض، محذرا من استمرار الاتحياز لما وصفه بـ «لوبي شركات الدواء» والاستهانة بحياة المرضى والتلاعب بهم لما قد يؤديه من عواقب وخيمة تهدد السلم الاجتماعي. كما طالب عدد من النشطاء والمهتمين بصناعة الدواء بتشكيل تحالف من المرضى لمواجهة قرارات رفع الأسعار ومافيا تجارة الأدوية على حساب أرواح المواطنين، وتحرير محاضر ضد الصيدليات التي تبيع بالأسعار غير المدونة على علبة الدواء، إضافة إلى رفع دعوى قضائية لإلغاء قرار رئيس الوزراء والتعبير ضد بقرارات احتجاجية.



بصورة مضاعفة، وجاء من بينها: «بروفين أكياس الذي ارتفع سعره من ٢٥ جنيهها إلى ٦٥ جنيهها، وفابركتا اقراص من ١٨ جنيهها إلى ٣٠ جنيهها، وليبتور من ١٢٠ جنيهها إلى ١٤٤ جنيهها، وحقق فوستيمون من ٥٥ جنيهها إلى ٩٠ جنيهها.

في نحو ٦٠ ألف صيدلية عرضة لمشاجرات يومية غير مسئولين عنها، حيث وصل سعر شريط الريفو من ٧٥ قرشا إلى ٢٧٥ قرشا بفضل التلاعب بالقرار. ورصد المركز ارتفاع أسعار العديد من الأصناف الدوائية

سلطات رئيس الوزراء. وأوضح المركز في تقريره، أن قيادات غرفة صناعة الدواء هم أول من أقدم على ارتكاب هذه الجريمة لصالح شركاتهم بتفسير قرار رئيس الوزراء على الشرائط وليس العلب، وهو ما أدى لوقوع الصيادلة العاملين

تسببها على الشريط الواحد وليس على العلبة حسب القرار. وهو أمر لم يحدث في كل دول العالم ويكشف بوضوح حجم الفساد والاستهانة بقرارات مجلس الوزراء، حيث تعتقد غرفة صناعة الدواء أنها فوق القانون ومحمية بنفوذ أكبر من

كتب خالد عبد الراضي : كشف المركز المصري للحق في الدواء، تلاعب شركات الأدوية بقرار رئيس مجلس الوزراء، برفع أسعار نحو ٧٣١٠ أصناف دوائية تنفيذا لرغبات غرفة صناعة الدواء، في سابقة هي الأولى في التاريخ أدت إلى حالة من الخوف امتدت من الجمهور إلى الصيادلة أنفسهم للسيطرة على ثبعات القرار. رصد المركز قيام عدد من شركات التوزيع بخلق فروعها لمدد وصلت إلى ٤٨ ساعة، حيث قامت بنزع الأسعار الموجودة على الأصناف التي سبق انتاجها قرار التسعير الجديد، وهو الأمر الذي مكن هذه الشركات من اغتنام القرار وتضخيم ملايين الجنيهات من الأرباح في ساعات، وهو ما يمثل اعتداء صارخا على قرارات رئيس الوزراء، حسب ما جاء في تقرير المركز. وكشف المركز أن هناك أكثر من (١٥٠) صنفا قامت الشركات بإعادة